نوفمبر/ تشرين الثاني 2020

الرؤى الشهرية للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز

Lebanese Oil & Gas Initiative
المبادرة اللبنانية للنفط والغاز

حقائق، أرقام وآراء حول قطاع البترول في لبنان

بدعم من
HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

أرقام يجب معرفتها

122 تريليون قدم مكعب
من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج
و 1.7 مليار برميل من النفط*

*تشكل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان (EEZ) جزءًا من حوض الشام الذي قُدر أنه يحتوي على ما يصل إلى 122 تريليون قدم مكعب (3.45 تريليون متر مكعب [tcm]) من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج، بالإضافة إلى حوالي 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج (US Geological Survey 2010).

$42.90 للبرميل
متوسط السعر للنفط 23/11/2020

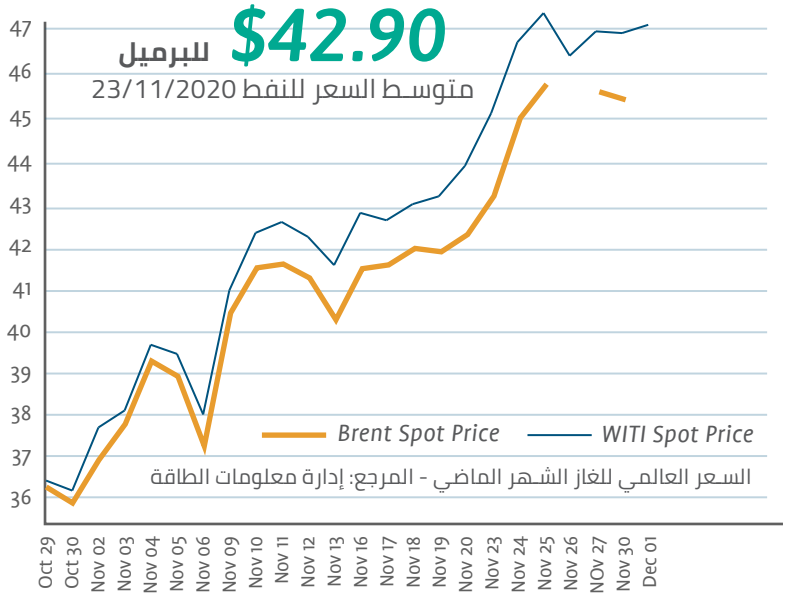

السعر العالمي للغاز الشهر الماضي - المرجع: إدارة معلومات الطاقة

$2.71 لكل مليون وحدة حرارية بريطانية
متوسط السعر العالمي للغاز الطبيعي 23/11/2020

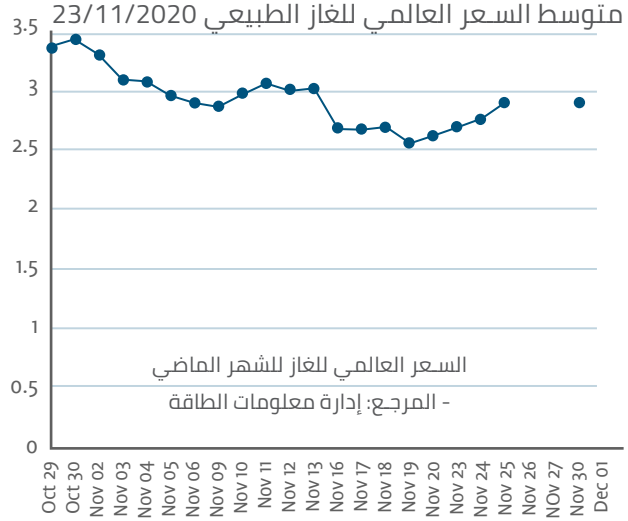

السعر العالمي للغاز للشهر الماضي
- المرجع: إدارة معلومات الطاقة

وضع قطاع النفط والغاز في لبنان

ما من نشاط في الوقت الحاضر – وذلك منذ انتهاء حفر البلوك 4 في مايو / أيار 2020 وتبين عدم وجود غاز بكميات تجارية. وقد أشار حينها الائتلاف بقيادة شركة توتال، والذي كان من المقرر أن ينقب في البلوك 9 قبل نهاية عام 2020، إلى أن تاريخ البدء سيتأخر حتى مايو / أيار 2021. وما لم يتم إصدار بيان رسمي قبل ذلك الوقت، يجب استئناف نشاط الحفر بحلول ذلك الوقت.

قائمة إجراءات صانعي القرار

على البرلمان القيام بالخطوات التالية:

- الشروع في المصادقة على قانون المشاورات العامة لضمان اتباع نهج تشاركي شامل في جميع مراحل العملية التشريعية.
- التصويت على مرسوم تطبيقي يضمن احترام روح قانون المشاورات العامة وإنشاء هيئة رقابة مستقلة.

على مجلس الوزراء القيام بالخطوات التالية:

- على الحكومة العتيدة، بمجرد تشكيلها، أن تشرف على تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومات، مع تنفيذ المرسوم التطبيقي وتعزيز التنسيق بين الوزارات
- تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي ستشرف على العديد من قوانين مكافحة الفساد، مثل قانون تعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز.
- التشاور مع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك تحديد المعلومات التي ينبغي أو لا ينبغي مشاركتها مع الجمهور.
- إصدار مرسوم السجل النفطي، على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 84/2018، لمكافحة الفساد وتعزيز إجراءات الشفافية في قطاع البترول.

على وزارة الطاقة والمياه القيام بالخطوات التالية:

- إرسال تقارير ربع سنوية توضح بالتفصيل التقدم المحرز في هذا القطاع، بما في ذلك التقارير التي تتسلمها هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية، إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء، وفقًا لما يقتضيه القانون 84/2018.